مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثانى

ديسمبر 2022

"قياس التحفظ المحاسبى لعناصر القوائم المالية وأثره على جودة التقارير المالية فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية: مع دراسة تطبيقية "

إعداد

محمد ناصر محمد عبد الحليم

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

إشراف

الأستاذ الدكتور

مدثر طه السيد أبو الخير

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة – جامعة طنطا

الأستاذ الدكتور

عادل عبد الفتاح مصطفى الميهى

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة – جامعة طنطا

الأستاذ الدكتور

محمد محمود أحمد صابر

أستاذ المحاسبة

كلية التجارة – جامعة طنطا

مستخلص

تمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد أثر التحفظ المحاسبى لعناصر القوائم المالية على جودة التقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الأخيرة، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل بعض معايير المحاسبة المصرية من أجل تحديد السياسات المحاسبية المتحفظة التي تتضمنها فقرات المعايير، كما قام الباحث بإقتراح مجموعة من المؤشرات لقياس التحفظ المحاسبى لبعض عناصر الأصول، وتم قياس التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات من خلال التركيز على رصيد المخصصات المعروض بقائمة المركز المالى لشركات العينة، وقد تم قياس جودة التقارير المالية بإستخدام نموذج جونز المعدل الذى يعتبرأحد نماذج جودة الإستحقاق التي تم الإعتماد عليها بالدراسات المحاسبية ذات الصلة كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية.

وقد استخدم الباحث المنهج الإيجابى لتحليل وتفسير والتنبؤ بالظاهرة محل البحث، وذلك من خلال التوصل إلى فروض إيجابية تحدد إتجاة العلاقة بين التحفظ المحاسبى لعناصر القوائم المالية وجودة التقارير المالية، وقد تم صياغة فرضين للبحث ثم إختبارهما ميدانيا.

وفى سبيل تحقيق الهدف من الدراسة التطبيقية إستخدم الباحث الأسلوب الإحصائى القياسى عن طريق نموذج السلاسل الزمنية للوحدات المقطعية Panel Data Model حيث تم دراسة عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرى وعددها ٨٢ شركة مقيدة بست قطاعات مختلفة (البعد المقطعى Cross Section) وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠ (البعد الزمنى Time Series)، وقد تم إستخدام برنامج Eviews 10 لإجراء التحليل الإحصائى.

وقد توصل الباحث إلى قبول الفرض الأول للبحث مما يشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول وجودة التقارير المالية وذلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير.

كما توصل الباحث إلى قبول الفرض الثانى للبحث مما يشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات وجودة التقارير المالية وذلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير.

Abstract

The main objective of the research was to determine the impact of the accounting conservatism of the elements of financial statements on the quality of financial reports in light of the application of the recent Egyptian accounting standards, and in order to achieve this goal the researcher analyzed some Egyptian accounting standards in order to determine the conservative accounting policies contained in the paragraphs of the standards, The researcher also derived a set of measures to measure the accounting conservatism of some elements of the assets, and the accounting conservatism of the elements of liabilities was measured by focusing on the balance of provisions presented in the financial position statement of the sample companies, and the quality of financial reports was measured using the modified Jones model, which is one of the quality models of maturity relied upon by the relevant accounting studies as an indicator to measure the quality of financial reports.

The researcher used the positive approach to analyze, interpret and predict the phenomenon in question, by reaching positive assumptions that determine the direction of the relationship between the accounting conservatism of the elements of the financial statements and the quality of financial reports, and testing two in practice.

In order to achieve the goal of the empirical study, the researcher used the standard statistical method through the panel data model where a sample of the 82 companies restricted to the Egyptian stock market was studied and restricted to six different sectors (Cross Section dimension) during the time period from 2016 to 2020 (Time series dimension), and Eviews 10 was used to perform statistical analysis.

The researcher reached that the first hypothesis of research is acceptable indicating a statistically significant ejection relationship between the accounting conservatism of asset elements and the quality of financial reports, while other factors remain unchanged, The researcher reached that the second hypothesis of research is acceptable indicates, which a statistically significant ejection relationship between the accounting conservatism of the elements of liabilities and the quality of financial reports, while other factors remain unchanged.

١- مقدمة البحث

على الرغم من أن التحفظ المحاسبى Accounting Conservatism هو أحد المفاهيم المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين منذ زمن طويل إلا أنه مازال يمثل مجالًا واسعًا للجدل البحثى على المستوى الأكاديمى فى علم المحاسبة حيث يلاحظ أى باحث فى مجالات المحاسبة المالية توجه كثير من باحثى المحاسبة المالية – أمثال Ball، Beaver، Watts – نحو دراسة التحفظ المحاسبى فى دول عديدة، ولقد أعتاد رواد المحاسبة الأوائل على إستخدام مفهوم الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبى عند إعداد القوائم المالية حيث يتم تسجيل الخسائر قبل تحققها والإعتراف بها فى القوائم المالية حتى ولو كان السند المؤيد لها متوسطا أو ضعيفا فى الوقت الذى لايأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود السند المؤيد لذلك (أبو الخير، ٢٠٠٨، ص٧).

وعلى الجانب الآخر يعتبر موضوع جودة التقارير المالية من الموضوعات التى تشغل إهتمام باحثى المحاسبة المالية خاصة بعد الإنهيارات المالية المتلاحقة لكبرى الشركات العالمية مثل شركة انرون للطاقة وشركة ورلد كوم للإتصالات وبنك ليمان براذرز وشركة كونيسكو للخدمات المالية وغيرها من الشركات العملاقة مما أدى إلى حدوث خسائر فادحة لأصحاب المصالح وعلى رأسهم المستثمرين والدائنين حيث لم تعبر القوائم المالية للشركات المنهارة بصدق عن حقيقة مركزها المالى ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية مما دعى باحثى المحاسبة المالية إلى الاهتمام بموضوع جودة التقارير المالية، ولقد إستخدمت الدراسات المحاسبية والتقارير النظامية مفاهيم عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية، فبعض الدراسات تناولتها تحت مفهوم جودة المحاسبة على سبيل المثال لا الحصر دراسات (Imhoff, 2003) (Biddle & Hilary , 2006) (Chua, Cheong, & Gould, 2012) (Hribar, Kravet, & Wilson, 2014) (Nikolaev, 2018) ، والبعض تناولها تحت مفهوم جودة معايير المحاسبة(SEC, 2000) (Ferrari, Momente, & Reggiani, 2012) والبعض الاخر تناولها تحت مفهوم جودة الربح (Schipper & Vincent, 2003) (Dechow & Schrand, 2004) (Bellovary, Giacomino, & Akers, 2005) (Beyer, Guttman, & Marinovic, 2019)، والفريق الرابع تناولها تحت مفهوم جودة الإفصاح(Daske & Gebhardt, 2006) (Brown & Hillegeist, 2007) ولذلك لم تتفق الدراسات المحاسبية على تعريف محدد لجودة التقارير المالية على الرغم من إتفاقها على الأهمية البالغة لموضوع جودة التقارير المالية.

٢- مشكلة البحث

إن المتتبع لمعايير المحاسبة المصرية يلاحظ أنها مرت بعدة مراحل هى:

- المرحلة الأولى: تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإقتصاد رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.
- المرحلة الثانية: تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته وتتضمن ٣٥ معيار.
- المرحلة الثالثة: تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥.
- المرحلة الرابعة: تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم (٦٩) بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨.

وعند تحليل معايير المحاسبة المصرية فى نسختها الأخيرة يلاحظ أنها تتطور لتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية – فى ظل توجه كثير من الدول نحو تطبيق المعايير الدولية لإستفادة من مزايا التوافق المحاسبى- بإستثناء بعض السياسات لتتوافق مع القوانين والبيئة المصرية حيث تمثلت أهم نقاط الخروج عن المعايير الدولية فى الأتى:

- بالنسبة لمعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها تم إلغاء إختيار نموذج إعادة التقييم (الفقرات من ٣١ إلى ٤٢) والإقتصار على إستخدام نموذج التكلفة (الوارد بالفقرة ٣٠) مما يعكس توجها صريحا نحو التحفظ المحاسبى.
- بالنسبة لمعيار رقم (٢٣) الخاص بالأصول غير الملموسة تم إلغاء إختيار نموذج إعادة التقييم (الفقرات من ٧٥ إلى ٨٧) والإقتصار على إستخدام نموذج التكلفة (الوارد بالفقرة ٧٤) مما يعكس توجها صريحا نحو التحفظ المحاسبى.
- بالنسبة لمعيار رقم (٣٤) الخاص بالإستثمار العقارى تم إلغاء إختيار نموذج القيمة العادلة (الفقرات ٣١، ومن ٣٣ إلى ٥٥، ومن ٦٠ إلى ٦٥، ومن ٧٤ إلى ٧٨) والإقتصار على إستخدام نموذج التكلفة (الوارد بالفقرات ٥٦، ٧٩) مما يعكس توجها صريحا نحو التحفظ المحاسبى.

ومن حيث القياس المحاسبى للتحفظ فهناك العديد من الدراسات التى اهتمت ببناء نماذج لقياس التحفظ المحاسبى أهمها وأكثرها شيوعا:

- نموذج (Basu 1997) ويعرف بنموذج الإستجابة (التوقيت) غير المتماثلة Asymmetric Timeliness (AT) حيث تقوم فكرته على أن السوق أسرع من النظام المحاسبى فى عكس الأخبار الجيدة والسيئة حيث يتسلم السوق معلومات عديدة من مصادر مختلفة يستطيع بموجبها قياس أثر هذه المعلومات على صافى أصول الشركة ويعكسها فى سعر السهم ولذلك من المتوقع أن تستجيب الأرباح المحاسبية للأنباء السيئة (الخسائر المتوقعة) بشكل أكبر مما تستجيب به للأنباء الجيدة (المكاسب المتوقعة).
- نموذج (Ball & Shivakumar 2005) ويعرف بنموذج Asymmetric Accrual To Cash Flow Measure ويتشابه هذا النموذج مع نموذج Basu إلا أنه إستخدم التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة.
- نموذج (Beaver & Ryan 2005) ويعرف بنموج Market To Book حيث يتم قياس التحفظ عن طريق نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية، حيث يرجع الفرق بينهما إلى التحفظ المحاسبى بفرض ثبات جميع العوامل الأخرى.
- نموذج (Penman & Zhang 2002) ويعرف بنموذج الإحتياطيات السرية The hidden reserves measure (HR) حيث يتسبب التحفظ المحاسبى فى وجود نوع من الإحتياطيات السرية تكون غير ظاهرة بصورة صريحة بالقوائم المالية.
- نموذج (Givoly & Hayn 2007) ويعرف بنموذج الإستحقاق السالب The negative accruals measure (NA) حيث يتسبب التحفظ المحاسبى فى وجود إستحقاق غير تشغيلى سالب ناتج عن تأجيل الإعتراف بالأرباح وتعجيل الإعتراف بالخسائر.

ولقد إهتمت نماذج قياس التحفظ المحاسبى السابقة بقياس التحفظ المحاسبى على مستوى القوائم المالية كوحدة واحدة وليس على مستوى عناصر القوائم المالية ولذلك يهدف هذا البحث إلى قياس التحفظ المحاسبى على مستوى عناصر القوائم المالية حيث يقوم الباحث بقياس مستوى التحفظ المحاسبى لكل من عناصر الأصول على حده، وعناصر الإلتزامات على حده مع إختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى لعناصر القوائم المالية وجودة التقارير المالية وذلك في ضوء معايير المحاسبة المصرية الأخيرة.

وعلى الجانب الآخر لم تتفق الدرسات السابقة على نموذج واحد لقياس جودة التقارير المالية نظرا لعدم اتفاقها على تعريف محدد لجودة التقارير المالية حيث تبنى الباحثين النموذج المتوافق مع تعريفهم للجودة وذلك على النحو التالى:

- يتم قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الربح، وقد قدم الفكر المحاسبى العديد من المقاييس لقياس جودة الربح حيث قسمها إلى مجموعتين هما المجموعة الأولى من المقاييس ترتبط بالخصائص التتابعية للأرباح او ما يعرف بالسلاسل الزمنية للأرباح وأهم هذه الخصائص إستمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح، ودرجة التقلب فى الأرباح، أما المجموعة الثانية من المقاييس ترتبط بعلاقة الأرباح بالتدفقات النقدية ودورالإستحقاق المحاسبى فى تفسير الفجوة بين الربح وصافى التدفقات النقدية التشغيلية فثبات حجم الإستحقاق يعتبر مقياس لجودة الربح وبالتالى جودة التقارير المالية، وعدم ثبات حجم الإستحقاق يعتبر دليل على ممارسات إدارة الأرباح وإنخفاض جودة التقارير المالية (أبو الخير، ٢٠٠٧، ص ٢٠).

- يتم قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

- يتم قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس عدم تماثل المعلومات فى السوق حيث يوجد علاقة عكسية بين عدم تماثل المعلومات فى السوق ومستوى جودة التقارير المالية.

- يتم قياس جودة التقارير المالية من خلال مدى ملاءمة المعلومات للقيمة Value Relvance.

وفى هذا البحث سيتم قياس جودة التقارير المالية بإستخدام نموذج (Modified Jones, 1991) كأحد مقاييس جودة الإستحقاق وذلك لإعتماد كثير من باحثى المحاسبة عليه كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية نظرًا لمنطقية الفكرة التي إعتمد عليها حيث يقوم بتقدير مقدار الإستحقاق الإجمالى المتوقع إعتمادًا على قيم عدد من العناصر المعروضة بالقوائم المالية ذات الصلة وليس إعتمادًا على مقدار الإستحقاق الفعلى للسنة أو السنوات السابقة.

وعند تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة التقاريرالمالية يتضح ما يلى:

- لم تتفق الدراسات السابقة على شكل هذه العلاقة.
- توجد علاقة طردية بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية حيث ينتج عن التحفظ المحاسبى معلومات يمكن الإعتماد عليها، ويقلل من ممارسات إدارة الأرباح، ويخفض من عدم تماثل المعلومات طبقا لدراسة Hu, Li and Zhang, (2014).

- توجد علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية حيث ينتج عن التحفظ المحاسبى إنخفاض للقيمة الملاءمة للمعلومات طبقا لدراسة Ruch and (Taylor, 2015)
- لا يوجد علاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية طبقا لدراسة (عوض، ٢٠١٠)

مما سبق يمكن القول بأن مشكلة البحث تتمثل فى الإجابة على الأسئلة التالية:

١- ماهى السياسات المحاسبية المتحفظة الواردة بمعايير المحاسبة المصرية الأخيرة؟

٢- ما هو أثر التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول على جودة التقارير المالية؟

٣- ما هو أثر التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات على جودة التقارير المالية؟

٣- هدف البحث

يتمثل الهدف العام للبحث في قياس التحفظ المحاسبى لعناصر القوائم المالية للشركات المصرية، وبيان أثر التحفظ على جودة التقارير المالية في ظل الإصدار الأخير لمعايير المحاسبة المصرية، ويتفرع من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

١- تحليل بعض معايير المحاسبة المصرية الأخيرة بهدف الوقوف على السياسات المحاسبية المتحفظة بكل معيار وربطها بكل من نوع التحفظ المحاسبى (مشروط أم غير مشروط)، ومستوى التحفظ المحاسبى (منخفض أم مرتفع) ومدى تطبيق الحكم المهنى (منعدم أم ضيق أم واسع).

٢- قياس التحفظ المحاسبى لعناصر القوائم المالية حيث يتم قياس التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول على حده، وعناصر الإلتزامات على حدة، وذلك لعينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الأخيرة.

٣- قياس جودة التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الأخيرة.

٤- تحديد أثر التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول على جودة التقارير المالية.

٥- تحديد أثر التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات على جودة التقارير المالية.

٤- حدود البحث

تتمثل حدود البحث فيما يلى:-

- تم قياس التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول إعتمادًا على نسبة قيم خسارة الإضمحلال، ورد قيمة الإضمحلال الى إجمالي الأصول لكل من العملاء والمدينين والمخزون والأصول الثابتة والشهرة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث ميدانيا إختبار باقى عناصر الأصول.
- تم قياس التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات إعتمادًا على نسبة أرصدة المخصصات المعروضة بقائمة المركز المالى إلى إجمالي الأصول وبالتالي يخرج عن نطاق البحث ميدانيا إختبار باقى عناصر الإلتزامات.
- تم قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة الإستحقاق بإستخدام نموذج جونز المعدل، وذلك نظرًا لشيوع إستخدامه من قبل باحثى المحاسبة المالية وتوافر البيانات الخاصة به ولذلك لم يتطرق البحث ميدانيًا للنماذج الأخرى المستخدمة لقياس جودة التقارير المالية.
- تم تطبيق البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة لخمس سنوات بدًء من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠، وقد تمثل مجتمع البحث في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرى بقطاعات العقارات، والمقاولات والإنشاءات الهندسية، ومواد البناء، والسياحة والترفية، والرعاية الصحية والأدوية، والأغذية والمشروبات.

٥- منهج البحث

- يعتمد البحث على **المنهج الإيجابى** فى المحاسبة، والذى يقوم على أساس التحليل النظرى لعلاقات معينة بين المتغيرات المالية، والإقتصادية، والنظامية من جانب ومتغيرات القوائم المالية من جانب آخر وتحديد إتجاة هذه العلاقات، ثم تطوير أساليب قياس هذه المتغيرات فى الواقع العملى لإختبارها ميدانيا لتأكيد الفروض النظرية المعبرة عن تلك العلاقات، ويستخدم المنهج الإيجابى لتحليل وتفسير والتنبؤ بالظاهرة محل البحث، وذلك من خلال التوصل إلى فروض إيجابية تحدد إتجاة العلاقة بين التحفظ المحاسبى لعناصر القوائم المالية وجودة التقارير المالية، وإختبارها ميدانيا.
- **أداة البحث** تتمثل فى الإعتماد على بعض النظريات مثل نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح بالإضافة إلى بعض نماذج الإنحدار عند تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.
- **وسيلة البحث** تتمثل فى إستخدام أسلوب الدراسة المكتبية عند بناء الإطار النظرى للبحث وإشتقاق فروض البحث، وإستخدام التقارير المالية المنشورة لعينة من

الشـركات المدرجة بالبورصـة المصـرية بسـت قطاعات هى العقارات، المقاولات والإنشـاءات الهندسـية، مواد البناء، السـياحة والترفيه، الرعاية الصـحية والأدوية، الأغذية والمشـروبات وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة لخمس سـنوات بدءً من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠ وذلك عند إجراء الدراسة التطبيقية، وسوف يتم توفير تلك التقارير من موقع مباشر مصر، والمواقع الإلكترونية لشركات العينة.

٦- الدراسات السابقة

أولًا: دراسات تناولت قياس التحفظ المحاسبى

دراسة (Feltham & OhlLson, 1995)

هدفت الدراسـة إلى وضـع نموذج لقياس التحفظ المحاسـبى على مسـتوى القوائم المالية ككل طبقًا لهذا النموذج تعتبر القيمة السوقية لحقوق الملكية للمنشأة دالة خطية فى كل من القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح التشغيلية غير العادية وصافى الأصول التشغيلية والمعلومات الأخرى التى تؤثر على القيمة السـوقية، كما تناولت الدراسـة العوامل المحددة للأرباح التشغيلية غير العادية للفترة اللاحقة والتي من خلالها تم إشتقاق مقياس للتحفظ المحاسبى.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلى:

- يرجع الفرق بين القيمة السـوقية لحقوق الملكية وقيمتها الدفترية إلى التحفظ المحاسبى فى المعالجة المحاسبية لصافى الأصول التشغيلية.
- يقاس التحفظ بمعامل تأثير القيمة الدفترية لصـافى الأصـول التشـغيلية للفترة على الأرباح التشغيلية غير العادية للفترة التالية.

دراسة (Basu, 1997)

هدفت الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبى على مستوى القوائم المالية ككل وذلك من خلال تحديد مدى إستجابة الأرباح المحاسبية لكل من الأخبار السيئة والأخبار الجيدة حيث تفترض الدراسة أن السوق أسرع من النظام المحاسبى في عكس الأخبار السيئة والجيدة نتيجة تسلمه المعلومات من مصـادر عديده مما يمكنه من قياس أثر تلك المعلومات على صـافى أصـول المنشأة وعكسها فورًا في سعر سهم المنشأة بالسوق وخاصة عندما يتسم السوق بالكفاءة، على الجانب الأخر فإن النظام المحاسبى يتأثر بالأخبار السيئة فورًا ويعترف بها أما الأخبار الجيدة لا يعترف بها إلا عند تحققها فعلًا.

وقد توصـلت الدراسـة إلى أن الأخبار السـيئة تنعكس بشـكل أسـرع من الأخبار الجيدة على الأرباح المحاسـبية حيث أثبتت الدراسـة أن معامل إنحدارالربح على الأخبار السـيئة يسـاوى

خمسة أضعاف معامل إنحدار الربح على الأخبار الجيدة مما يشير إلى وجود تحفظ محاسبى مشروط بالقوائم المالية للمنشآة.

دراسة (Beaver & Ryan, 2000)

هدفت الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبى على مستوى القوائم المالية ككل وذلك من خلال تحديد نسبة السوقية لحقوق الملكية إلى نسبة القيمة الدفترية لها حيث يرجع الفرق إلى التحفظ المحاسبى بإفتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، ويعتبر هذا النموذج إمتداد لنموذج (Feltham & OhlLson, 1995)، وقد أنتشر إستخدامه فى الكثير من البحوث المحاسبية لقياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية.

دراسة (Givoly & Hayn, 2000)

هدفت الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبى على مستوى القوائم المالية ككل وذلك من خلال قياس مستوى الإستحقاقات غير التشغيلية المتراكمة السالبة عبر الزمن حيث تم تحليل الإستحقاق لكافة الشركات المتوفر لها بيانات بقاعدة Compustat لفترة زمنية طويلة وصلت إلى ٤٨ عام وذلك خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٨.

وتتكون الإستحقاقات غير التشغيلية من عدة عناصر مثل مخصصات الديون المشكوك فيها، مكاسب أو خسائر بيع الأصول، أثر التغيرات فى التقديرات المستقبلية، تخفيض قيم الأصول بخسائر الإضمحلال، تأجيل الإيرادات والاعتراف اللاحق بها، مع ملاحظة أن المحاسبة عن بعض تلك العناصر يتم وفقا للمعايير المحاسبية إلا أن قيم وتوقيت المحاسبة عنها متروك لتقدير واختيار إدارة المنشأة

وتوصلت الدراسة إلى زيادة معدل تراكم الإستحقاقات التشغيلية السالبة بالقوائم المالية للمنشآت بداية من عام ١٩٨٢ مما يعكس توجه المنشآت نحو زيادة مستوى التحفظ المحاسبى بقوائمها المالية.

دراسة (Penman & Zhang, 2002)

هدفت الدراسة إلى ما يلى:

- وضع مقياس للتحفظ المحاسبى يعكس تأثير إستخدام سياسات محاسبية متحفظة عند المعالجة المحاسبية لبنود المخزون السلعى ونفقات البحوث والتطوير ونفقات الإعلان على كل من الميزانية العمومية والأرباح.

- تحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة الربح.

وتوصلت الدراسة إلى الأتى:

- يؤدى التحفظ المحاسبى لوجود إحتياطيات مستترة بالميزانية العمومية يمكن من خلال تقديرها قياس مستوى التحفظ المحاسبى.
- يوجد علاقة إرتباط عكسية بين كل من مستوى التحفظ المحاسبى وجودة الربح إلا أن الدراسة التطبيقية أثبتت عدم إدراك المتعاملين بالسوق لهذه العلاقة.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات التي إعتمدت على منهجية قياس التحفظ المحاسبى على مستوى عناصر القوائم المالية إلا أنها لم تركز سوى على ثلاث عناصر فقط حيث تم قياس التحفظ المحاسبى بقسمة الإحتياطيات المستترة المقدرة لكل من عناصر المخزون السلعى ونفقات البحوث والتطوير ونفقات الإعلان على صافى الأصول التشغيلية.

دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٨)

هدفت الدراسة إلى قياس التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات المصرية، وتفسير الاختلافات فيما بين الشركات وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٧٣ شركة من الشركات التى تستحوذ على النسبة الأكبر من نشاط البورصة المصرية خلال الفترة من عام ١٩٩٦إلى عام ٢٠٠٧ وذلك بإستخدام نموذج Basu ، وقد اختبرت الدراسة أربعة فروض الأول يتعلق بقدرة السوق المصرى على إفراز قيم سوقية يمكن الإعتماد عليها فى قياس التحفظ، والثانى يتعلق بإختبار أثر المسئولية القانونية على التحفظ المحاسبى فى ظل قوانين الشركات المصرية، والثالث تناول أثر تطبيق القيمة العادلة لتقييم الأصول على التحفظ المحاسبى، والفرض الرابع يختبر علاقة مقياس إستجابة الأرباح للعوائد مع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إمكانية قياس التحفظ المحاسبى بتطبيق نموذج Basu على البيئة المصرية، حيث كان معامل انحدار الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية فى حالة الأنباء غير السارة أكبر منه فى حالة الأنباء السارة مما يعنى إمكانية إستخدام البيانات التى ينتجها السوق المصرى فى الوصول إلى نتائج موثوق بها لقياس التحفظ وإختبار المعلومات المحاسبية.
- تبين أن إستجابة الأرباح للعوائد الموجبة والسالبة كانت أقوى فى حالة الشركات المساهمة الخاصة عنها فى حالة شركات قطاع الأعمال العام مما يعنى أن الشركات المساهمة الخاصة أكثر تحفظاً من شركات قطاع الأعمال العام.

- يترتب على تطبيق القيمة العادلة زيادة درجة التحفظ تجاه الأنباء غير السارة التى يتسلمها السوق عن قيم الأصول.
- تزداد استجابة الأرباح للعوائد السالبة كلما ارتفعت نسبة القيم السوقية إلى القيم الدفترية فى أول الفترة عن واحد حيث تكون أسعار الأسهم مرتفعة وبالتالى تستجيب للأنباء غير السارة بما يتفق مع استجابة الأرباح لها، أما فى حالة إنخفاض النسبة عن الواحد بسبب إنخفاض القيمة السوقية فإن إستجابة السوق للأخبار السيئة تكون ضعيفة نتيجة تدنى أسعار الأسهم.

دراسة (الجرف، ٢٠١٤)

هدفت الدراسة إلى تقدير مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة فى السوق السعودى للأوراق المالية، ومدى تباين شركات التأمين السعودية فى درجة تحفظها المحاسبى.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة عكسية بين درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لشركات التأمين المقيدة فى سوق المال السعودى وربحية السهم مما يشير إلى أن إتباع سياسات محاسبية متحفظة يؤدى إلى إنخفاض الأرباح وبالتالى إنخفاض ربحية السهم.
- هناك علاقة طردية بين درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لشركات التأمين المقيدة فى سوق المال السعودى ومعدل دوران الأسهم مما يشير إلى زيادة ثقة المستثمرين فى أسهم الشركات التى لديها سياسات محاسبية أكثر تحفظا.
- هناك علاقة طردية بين درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لشركات التأمين المقيدة فى سوق المال السعودى وعدد أعضاء مجلس الإدارة وهذا يرجع إلى حرص العدد المتزايد من أعضاء مجلس الإدارة فى شركات التأمين على إتباع سياسات محاسبية متحفظة.
- هناك زيادة فى درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية لشركات التأمين المقيدة فى سوق المال السعودى فى علاقتها بربحية السهم، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، معدل دوران الأسهم مما يؤكد الثقة فى الأرباح المحاسبية المنشورة لتلك الشركات وأنها تمثل الأرقام الحقيقية للشركة وهذا يعتبر مؤشر على إنخفاض التلاعب بالأرباح والسلوك الإنتهازى للإدارة لتحقيق مصالحها على حساب الأطراف الأخرى ذوى المصالح.

دراسة (Zhong & Li, 2017)

هدفت الدراسة إلى دراسة التحفظ المحاسبى بإعتباره أحد أهم خصائص التقارير المالية نظرا للطلب الشديد عليه من جانب الملاك لتخفيض تكاليف الوكالة، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هو التحفظ المحاسبى وكيف يمكن قياسه؟

ما هى العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبى؟

كيف يؤثر التحفظ المحاسبى على كفاءة الإستثمار وتكلفة رأس المال؟

وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبى مهم جدا ولا يمكن إستبعاده من المعايير المحاسبية.

دراسة (Ahmed & Hussainey, 2017)

هدفت الدراسة إلى مقارنة مستوى التحفظ المحاسبى لعينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية بخلاف المؤسسات المالية قبل عام ٢٠١١ وبعده، ودراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبى ومستوى الرافعة المالية والربحية لشركات العينة التى تغطى نفس الفترة.

وقد إستخدمت الدراسة نموذج (Beaver & Ryan, 2000) لقياس التحفظ المحاسبى.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إنخفاض مستوى التحفظ المحاسبى لشركات العينة بعد عام ٢٠١١.
- توجد علاقة طردية بين حجم الشركة والتحفظ المحاسبى خلال الفترتين.

دراسة (Nuraeni & Tama, 2019)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير كل من الملكية الإدارية، عقود المديونية، التكاليف السياسية، فرص النمو على مستوى التحفظ المحاسبى وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية المدرجة بسوق رأس المال بأندونسيا خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥، وقد تم إختبار فروض البحث بإستخدام تحليل الإنحدار المتعدد.

وقد توصلت هذة الدراسة الى النتائج التالية:

- يوجد تأثير سلبى كبير لكل من عقود المديونية وفرص النمو على مستوى التحفظ المحاسبى حيث تميل إدارات الشركات إلى التخلى عن الممارسات المحاسبية المتحفظة (تحفظ أقل بالقوائم المالية).
- يوجد تأثير إيجابى كبير لكل من الملكية الإدارية ومتغيرات التكلفة السياسية على مستوى التحفظ المحاسبى حيث تميل إدارات الشركات إلى إتباع سياسات محاسبية متحفظة (تحفظ أكبر بالقوائم المالية).

دراسة (Khalil, Ozkanc, & Yildiz, 2019)

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الملكية المؤسسية الأجنبية والتحفظ المحاسبى فى بيئة الأسواق الناشئة، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٦١٨ شركة مدرجة بسوق الأوراق المالية باسطنبول حيث تم تحليل التقارير المالية لشركات العينة لمدة تسعة سنوات خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥.

وقد تم تحليل البيانات بإستخدام أسلوب Panel Data حيث تم تطبيق Pooled OLS Regressions.

وقد تم قياس التحفظ المحاسبى بإستخدام كل من:

- نموذج (Basu, 1997).
- نموذج (Ball & Shivakumar, 2005).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد علاقة إيجابية بين المؤسسات الأجنبية (خاصة المستثمرين الأجانب) والطلب على التحفظ المحاسبى مما يؤدى لزيادة الطلب على التقارير المتحفظة للشركات المستثمر فيها، ويرجع ذلك لزيادة المخاطر المرتبطة بالإستثمار فى الأسواق الناشئة.
- يوجد علاقة إيجابية بين الشركات التى تعاني من مشكلة عدم تماثل المعلومات وفرص النمو حيث يواجة المستثمرين الأجانب فى الأسواق الناشئة صعوبة فى الوصول إلى المعلومات مقارنة بنظرائهم المحليين.
- أظهرت الإختبارات الإضافية أن هناك علاقة سببية بين تدفق ملكية المؤسسات الأجنبية والتحفظ المحاسبى.
- تتعارض نتائج الدراسة مع الرأى القائل بأن التحفظ المحاسبى ليس سمة أساسية للمعلومات المحاسبية ولذلك أوصت الدراسة بضروة إعادة التحفظ المحاسبى للإطار المفاهيمى للمعايير المحاسبية.

التعليق على الدراسات المتعلقة بقياس التحفظ المحاسبى

من إستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بقياس التحفظ المحاسبى، يمكن إستخلاص النقاط التاليه:

- يوجد العديد من النماذج لقياس التحفظ المحاسبى إلا أن هناك خمس نماذج أكثر إستخداما لقياس التحفظ المحاسبى هي نموذج (Feltham & OhlLson, 1995)، ونموذج (Basu, 1997)، ونموذج (Beaver و Ryan، ٢٠٠٠)، ونموذج (Givoly & Hayn, 2000)، ونموذج (Penman & Zhang, 2002).

- أكثر نموذج تم إستخدامه لقياس التحفظ المحاسبى نموذج (Basu, 1997)، ثم نموذج (Beaver & Ryan, 2000).
- اتفقت الدراسات السابقة على أن محددات التحفظ المحاسبى أهمها عقود حوافز الإدارة، عقود المديونية، العوامل النظامية، التكاليف السياسية، هيكل الملكية، حوكمة الشركات.
- تناولت الدراسات السابقة قياس التحفظ المحاسبى على مستوى القوائم المالية للمنشأة ككل، ولم تتعرض لقياس التحفظ المحاسبى على مستوى عناصر القوائم المالية حيث يوجد ندرة بالدراسات المعنية بقياس التحفظ على مستوى عناصر القوائم المالية، ولذلك يهدف هذا البحث إلى إقتراح مجموعة من المؤشرات لقياس التحفظ المحاسبى على مستوى بعض عناصر القوائم المالية.

ثانيًا: الدراسات التى تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية

دراسة(Jackson & Liu, 2010)

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة المتبادلة بين التحفظ المحاسبى وإدارة الأرباح من خلال فحص كل من مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، مصروف الديون المعدومة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد تحفظ فى تقدير مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها.
- يزداد التحفظ المحاسبى فى تقدير مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها بمرور الوقت.
- هناك علاقة قوية بين التحفظ المحاسبى والمدى الذى تدير به المنشآت مصروف الديون المعدومة حيث تديره المنشآت إلى أسفل عن طريق سحب الإستحقاقات الزائدة المسجلة سابقًا والمتراكمة بمخصص الديون المشكوك فى تحصيلها بالميزانية لمصروف الديون المعدومة ولذلك توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبى قد يؤدى إلى إدارة الأرباح من خلال التلاعب برصيد كل من مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها ومصروف الديون المعدومة من أجل تلبية توقعات المحللين الماليين.

دراسة (عوض، ٢٠١٠)

هدفت الدراسة إلى إختبار تأثير التحفظ المحاسبى فى معايير المحاسبة المصرية على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وقدرتها على التنبؤ، وتتمثل عينة الدراسة من ٢٧ شركة من الشركات النشطة فى سوق الأوراق المالية المصرية من مختلف القطاعات بخلاف قطاع البنوك وذلك عن الفترة الممتدة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٧.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ليس هناك إختلاف فى مستوى التحفظ المحاسبى ناتج عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦.
- أن زيادة التحفظ المحاسبى خلال سنوات الدراسة كانت غير منتظمة حيث أرتفعت معدلات التحفظ خلال سنوات معينة ثم عادت وإنخفضت وقد يرجع ذلك إلى إختلاف المعايير المحاسبية التى كانت تصدر من قبل جهات متعددة.
- ليس هناك تأثير عام لمعدلات النمو فى القطاعات الصناعية المختلفة حيث جاءت معدلات التحفظ متقاربة فى المنشآت ذات معدلات النمو المرتفعة، والمنشآت ذات معدلات النمو المنخفضة.
- لم تظهر نتائج الدراسة أى أثر للتحفظ المحاسبى على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وبالتالى لا يوجد أى دليل على أن التحفظ المحاسبى يؤدى إلى تخفيض القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

دراسة (Hu, Li, & Zhang, 2014)

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التحفظ المحاسبى على بيئة معلومات الشركة أو بمعنى آخر تحديد ما إذا كان التحفظ المحاسبى يحسن من جودة المعلومات المحاسبية أم لا وكيف يتم ذلك.

وقد إستخدمت الدراسة نموذج (Basu, 1997)لقياس التحفظ المحاسبى.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة طردية بين التحفظ المحاسبى وجودة المعلومات المحاسبية وتم التوصل لهذه النتيجة بإستخدام عينة من ٤٣ دولة.
- يكون الدور المعلوماتى للتحفظ المحاسبى أكثر وضوحا فى الدول التى تعانى من ضعف حماية حقوق الملكية الخاصة.

دراسة (Ruch & Taylor, 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة وتحليل الدراسات المحاسبية المتعلقة بفحص أثار التحفظ المحاسبى على القوائم المالية ومستخدميها حيث ركزت الدراسة على توضيح تكاليف ومنافع التحفظ المحاسبى وذلك بالتركيزعلى محورين أساسين هما:

- تحليل أثر التحفظ المحاسبى على الأرقام الواردة بالقوائم المالية حيث قيمت الدراسات بشكل أساسى كيفية تأثير التحفظ المحاسبى على جودة الربح وذلك من خلال قياس إستمرارية الأرباح، ومدى وجود ممارسات إدارة الأرباح بالقوائم المالية.
- تحليل أثر التحفظ المحاسبى على مستخدمى القوائم المالية، وقد تم تحديد ثلاث مجموعات أساسية من المستخدمين.

وقد قامت الدراسة بحصر الدراسات السابقة التى تناولت تأثير التحفظ المحاسبى حيث ذكرت ٣٤ دراسة تم تقسيمهم على النحو التالى:

- ٦ دراسات تناولت تأثيرالتحفظ المحاسبى على الأرقام الواردة بالقوائم المالية.
- ١٦ دراسة تناولت تأثيرالتحفظ المحاسبى على سوق الأسهم.
- ٤ دراسات تناولت تأثيرالتحفظ المحاسبى على سوق الدين.
- ٨ دراسات تناولت تأثيرالتحفظ المحاسبى على حوكمة الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبى المشروط وإستمرار الأرباح.
- قد يسهل التحفظ المحاسبى غير المشروط من إدارة الأرباح.
- يقلل التحفظ المحاسبى المشروط من عدم تماثل المعلومات لمستخدمى سوق المال.
- يقلل التحفظ المحاسبى المشروط من دقة توقعات المحللين الماليين.
- يقلل التحفظ المحاسبى المشروط من ملاءمة القيمة.
- يقلل التحفظ المحاسبى المشروط من تكلفة الدين بالنسبة للمقرضين.

دراسة (Xia, Liitiäinen, & Beelde, 2019)

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير التحفظ المحاسبى على العلاقة بين عوائد الأسهم والمتغيرات المحاسبية، وقد أجريت الدراسة بتحليل مجموعة ضخمة جدا من البيانات والتى تم تجميعها عن طريق كل من:

- قاعدة البيانات المركزية لأسعار الأسهم بالولايات المتحدة الأمريكية Center for Research in Security Prices (CRSP)
- قاعدة بيانات Compustat North America Fundamental

حيث تم تحليل التقارير المالية السنوية لشركات العينة لمدة ١٨ سنة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠١٥.

وقد إستخدمت الدراسة طريقة الإنحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما تم إستخدام متوسط وزن الإنحدار عبر السنوات.

وقد تم قياس التحفظ المحاسبى بإستخدام كل من:

- التغير فى الإستثمارات النقدية.
- التغير فى الأصول التشغيلية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إنعكاس التحفظ المحاسبى على الإستثمارات من خلال صافى القيمة الحالية الموجبة للمشروعات لفترات لاحقة حيث تم التوصل لتلك النتيجة عند قياس التحفظ بإستخدام التغير فى الإستثمارات النقدية.

- لا يوجد علاقة معنوية عند قياس التحفظ بإستخدام التغير فى الأصول التشغيلية.
- يوجد تحسن فى القوة التفسيرية لتقديرات المعاملات على كل من مستويات الأرباح والتغيرات فى الأرباح وذلك عندما يتم ربط المتغيرات مع التحفظ المحاسبى.

وطبقا لنتائج هذه الدراسة يوجد علاقة طردية بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية

التعليق على الدراسات التى تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية

من إستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية، يمكن إستخلاص النقاط التاليه:

- لم تتفق الدراسات السابقة على العلاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية حيث يرى البعض أن التحفظ المحاسبى يقلل من جودة التقاريرالمالية حيث يقلل من ملاءمة القيمة، فى حين يرى البعض الآخر أن التحفظ المحاسبى يزيد من جودة التقارير المالية حيث يحد من ممارسات إدارة الأرباح ويقلل من عدم تماثل المعلومات، وعلى الجانب الآخرأثبتت بعض الدراسات أنه لايوجد علاقة بين التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية.
- أثبتت الدراسات أن المعايير المحاسبية تتضمن العديد من السياسات المحاسبية المتحفظة ولذلك أوصت بضروة إعادة النظر فى الإطار المفاهيمى وتضمين التحفظ المحاسبى كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لإزالة التناقص بين الإطارالمفاهيمى ومعاييرالتقارير المالية الدولية، وبالفعل جاءت التعديلات بالإطار المفاهيمى (IASB, 2018) الصادر في ٢٠١٨/٣/٢٩ والذى بدء تطبيقه في يناير ٢٠٢٠ متفقة مع ما طالبت به الدراسات السابقة، حيث تم إضافة الحيطة Prudence كأحد العوامل التي يجب مراعاتها عند إصدار الأحكام والتقديرات في ظل ظروف عدم التأكد لتحقيق الحيادية بشرط عدم المغالاة في تخفيض صافى الدخل أو التأثير على قائمة المركز المالى بطريقة تؤثر سلبًا على مستخدمى المعلومات المحاسبية، وتعتبر الحيادية Neutrality أحد الخصائص الفرعية اللازمة لتحقيق خاصية التمثيل الصادق Faithfully Represent بجانب خاصيتى الإكتمال Complete، والخلو من الأخطاء Free from error، وتعتبر خاصية التمثيل الصادق احد الخاصيتين الأساسيتين للمعلومات المحاسبية بجانب خاصية الملاءمة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى الأتى:

- يهدف البحث إلى قياس التحفظ المحاسبى لعناصر القوائم المالية فى ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الأخيرة، حيث يقوم الباحث بتحليل معايير المحاسبة

المصرية الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ للتوصل إلى العناصر المتضمنه تحفظ محاسبى من واقع المعايير وهذا ما يتم تناوله فى الفصل التالى، تمهيدا لقياس التحفظ المحاسبى لتلك العناصر بالدراسة التطبيقية حيث سيقوم الباحث بإقتراح مجموعة من المؤشرات لقياس التحفظ المحاسبى على مستوى عناصر الأصول والإلتزامات، وليس على مستوى الشركة ككل.

- كما يهدف البحث إلى تحليل نماذج قياس جودة التقارير المالية للمفاضلة بينها من أجل الإختيار بينها فى ظل عدم إتفاق الدراسات السابقة على نموذج محدد، وهذا ما يتم تناوله فى الفصل الرابع.
- كما يهدف البحث إلى الربط بين المتغيرات الناتجة عن التحفظ المحاسبى لعناصر القوائم المالية وجودة التقارير المالية للتوصل لطبيعة العلاقة بينهما.

٨- التحفظ المحاسبى فى ظل معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ٦٩ بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨

يحاول الباحث في هذا الجزء تحليل بعض معايير المحاسبة المصرية الأخيرة بهدف الوقوف على السياسات المحاسبية المتحفظة بكل معيار وربطها بكل من نوع التحفظ المحاسبى (مشروط أم غير مشروط)، ومستوى التحفظ المحاسبى (منخفض أم مرتفع) ومدى تطبيق الحكم المهنى (منعدم أم ضيق أم واسع) وسيتناول الباحث ذلك بشئ من التفصيل على النحو التالى:

١/٨- تحليل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨): المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة

يتمثل الهدف الرئيس للمعيار في بيان المعالجة المحاسبية لكل من المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة وذلك من خلال التأكد من تطبيق شروط مناسبة للإعتراف والقياس لكل منهم، وبتحليل فقرات المعيار للوقوف على السياسات المحاسبية المتحفظة وربطها بكل من نوع التحفظ ومستوى التحفظ ومدى تطبيق الحكم المهنى تبين ما يلى:

- أشارت الفقرة (١٤) إلى شروط الإعتراف بالمخصص حيث إشترطت توافر ثلاثة شروط مجتمعة هي أن يكون على المنشأة إلتزام حالٍ سواء قانونى أو حكمى ناتج عن حدث في الماضى، ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الإلتزام، ويمكن تقدير الإلتزام بدرجة يعتمد عليها، وقد أشارت الفقرة (١٠) لتعريف المخصص بأنه إلتزام غير محدد التوقيت ولا المقدار، ومن الجدير بالذكر أن مصطلح المخصص يستخدم في مصر مع بعض البنود مثل الإهلاك وإضمحلال قيمة الأصول وإضمحلال قيمة العملاء وهذه البنود تعتبر

تعديلًا للقيمة الدفترية للأصول ولا ينطبق عليها تعريف المخصص الوارد بالمعيار وبالتالي لا يتناولها هذا المعيار، كما عرفت الفقرة (١٠) الإلتزام القانوني بأنه الإلتزام الذى ينشأ من عقد (من خلال شروطه الصريحة أو الضمنية) أو تشريع أو تطبيق آخر للقانون مثل عقود بيع المنتجات بضمان فطبقًا لتعريف الإلتزام القانونى فإن على المنشأة إلتزام قانونى يترتب عليه تدفق خارج متوقع للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الإلتزام ولذلك يجب على المنشأة الإعتراف بالمخصص لأفضل تقدير (القيمة الحالية عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود هامًا) لتكاليف الإصلاح وفقًا لضمان المنتجات المباعة قبل تاريخ نهاية الفترة المالية، كما عرفت الفقرة (١٠) الإلتزام الحكمى بأنه الإلتزام الذى ينشأ من تصرفات المنشأة التي تكون قد أقرت فيها للغير بتقبل مسئولية معينة من واقع قواعد سابقة طبقًا للممارسات السابقة أو من واقع السياسات المعلنة للمنشأة أو من واقع مستند محدد وقامت المنشأة نتيجة لذلك الإلتزام بتكوين توقع للجزء الذى لن يتحمله الغير لإخلاء هذه المسئوليات مثل قيام المنشأة بإتباع سياسة بيئية منشورة على نطاق واسع بمقتضاها تقوم بإزالة آثار التلوث الذى تسببه ولها سجل مشرف من إتباع هذه السياسة المنشورة على الرغم من عدم وجود قانون ملزم بذلك فطبقًا لتعريف الإلتزام الحكمى فإن على المنشأة إلتزام حكمى يترتب عليه تدفق خارج متوقع للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الإلتزام ولذلك يجب على المنشأة الإعتراف بالمخصص لأفضل تقدير لتكاليف إزالة آثار التلوث، ويرى الباحث أن الإعتراف بالمخصصات بصورة منفصلة ضمن عناصر الإلتزامات بقائمة المركز المالى ينتج عنه ارتفاع مستوى التحفظ غير المشروط نتيجة زيادة القيمة الدفترية للإلتزامات بقيمة المخصصات المعترف بها على الرغم من حالة عدم التأكد الكبيرة المحيطة بتوقيت وتقدير قيمة الإلتزامات المكون لها مخصصات، كما ينتج عن الإعتراف بالمخصصات إتساع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تحديد أفضل تقدير لقيمة المخصص.

- أشارت الفقرة (٢٧) إلى أنه لا يجب على المنشأة الإعتراف بالإلتزامات المحتملة في صلب القوائم المالية وبالتالي لا يتم الإعتراف بمخصص لها بل يتم فقط الإفصاح عنها وفقا للفقرة (٨٦) من المعيار إلا إذا تم إستبعاد إمكانية حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية، وقد أشارت الفقرة (١٠) لتعريف الإلتزام المحتمل بأنه ذلك الإلتزام الذى من المحتمل أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلى غير مؤكد والذى لا يكون بأكمله تحت سيطرة المنشأة، أو هو إلتزام حالٍ نشأ عن أحداث ماضية ولم يتم

الإعتراف بـه كـإلتزام لتوقع عدم حدوث تدفق خـارج للموارد المتضـــمنـة للمنـافع الاقتصـادية لتسويته أو عدم إمكانية قياس قيمته بطريقة يمكن الإعتماد عليها بدرجة كافية، ويرى الباحث أن عدم الإعتراف بـالإلتزامات المحتملـة بـالقوائم المـالية ينتج عنـه إنخفاض مســـتوى التحفظ غير المشـــروط نتيجـة إنخفاض القيمـة الدفتريـة للإلتزامات، كما ينتج عنها إتســـاع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمســـتوى التحفظ.

- أشـارت الفقرة (٣٠) إلى ضـروة تقييم الإلتزامات المحتملة بصـفة مسـتمرة حيث من الممكن أن يصـــبح التدفق الخارج للموارد المتضـــمنة للمنافع الاقتصـــادية متوقعًا ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ففي هذه الحالة يتم الإعتراف بمخصص للبند الذى سبق التعامل معه من قبل كإلتزام محتمل وذلك في صـلب القوائم المالية للفترة التي حدث فيها التغير في الإحتمالية، ويرى الباحث أن الإعتراف بـالإلتزامات المحتملة ينتج عنه زيادة مسـتوى التحفظ المشـروط المرتبط بمدى إمكانية حدوث تدفق خارج للموارد المتضـمنة للمنافع الاقتصـادية لتسـويته، كما ينتج عنه إتسـاع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمســـتوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تحديد أفضل تقدير لقيمة المخصص.
- أشـارت الفقرة (٣٣) إلى أنه لا يجب على المنشأة الإعتراف بالأصـول المحتملة في صـــلب القوائم المالية حيث قد يؤدى ذلك إلى الإعتراف بإيراد قد يســتحيل تحقيقه، كما أشـارت الفقرة (٣٤) إلى ضـرورة الإفصـاح عن الأصـول المحتملة وفقا للفقرة (٨٩) من المعيار عندما يكون هناك إحتمال لحدوث تدفق داخل للموارد المتضـمنة لمنافع إقتصادية، وقد أشارت الفقرة (١٠) لتعريف الأصل المحتمل بأنه ذلك الأصل الذى من المحتمل أن ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث مســـتقبلى غير مؤكد والذى لا يكون بأكمله تحت ســـيطرة المنشـــأة، ويرى الباحث أن عدم الإعتراف بالأصـــول المحتملة بالقوائم المالية ينتج عنه إرتفاع مستوى التحفظ غير المشروط نتيجة إنخفاض القيمة الدفترية للأصول، كما ينتج عنه إتساع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ.
- أشارت الفقرة (٣٥) إلى أنه ضروه تقييم الأصول المحتملة بصفة مستمرة بحيث إذا أصـبح في حكم المؤكد حدوث تدفق داخل للموارد المتضـمنة لمنافع إقتصـادية في هذه الحالة يتم الإعتراف بالأصـل والإيراد المرتبط به في صـلب القوائم المالية للفترة التي حدث فيها التغيير، ويرى الباحث أن عدم الإعتراف بالأصـــول المحتملة إلا عندما يكون من المؤكد تحقق الإيراد المرتبط بها ينتج عنه إرتفاع مســـتوى التحفظ المشـــروط المرتبط بوقوع حدث تحقق الإيراد، كما ينتج عنه إتســـاع مدى تطبيق

الحكم المهنى المقترن بمســـتوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تقدير مدى إمكانية حدوث تدفقات داخلة للموارد المتضمنة لمنافع إقتصادية.

- أشـارت الفقرة (٥٢) إلى أن الأرباح الناتجة عن التصـرف المتوقع في الأصـول لا يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند قياس قيمة المخصـــص حتى إذا كان هناك إرتباط قريب بين التصرف المتوقع في الأصول والحدث الذى ينشأ عنه المخصص، ويرى الباحث أن عدم الإعتراف بالأرباح الناتجة عن التصـرف المتوقع في الأصـول ينتج عنه إرتفاع مسـتوى التحفظ المشـروط نتيجة إنخفاض صـافى الربح، كما ينتج عنه إتساع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ.
- أشـــارت الفقرة (٥٣) إلى أنه عندما يكون من المتوقع إعادة تحميل بعض أو كل النفقات اللازمة لتســـوية مخصـــص لطرف آخر في هذه الحالة يتم الإعتراف بالإسترداد عندما يكون من المؤكد أن الإسترداد سوف يتم إذا قامت المنشأة بتسوية الإلتزام حيث يعامل الإسـترداد كأصـل منفصـل ويتم الإعتراف به بقيمة لا تتعدى قيمة المخصـص، كما أشـارت الفقرة (٥٤) إلى إمكانية عرض المصـروف المتعلق بالمخصـــص بعد خصـــم المبلغ الذى يتم الإعتراف به كإســترداد من خلال قائمة الدخل، ويرى الباحث أن الإعتراف بالإسـترداد كأصـل ينتج عن إنخفاض مسـتوى التحفظ غير المشـروط نتيجة زيادة القيمة الدفترية للأصـول، كما ينتج عن خصـم المبلغ المعترف به كإسـترداد من مصـروف المخصـص إنخفاض مسـتوى التحفظ المشـروط نتيجة إنخفاض مصـروفات الفترة وبالتالي زيادة صـافى ربح الفترة، كما ينتج عن المعالجة المحاسبية للإستردادات إتساع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تقدير قيمة الإستردادات.
- أشـارت الفقرة (٦٣) إلى أنه لا يجوز الإعتراف بمخصـصـات لمواجهة خسـائر التشـــغيل المســـتقبلية حيث لا ينطبق عليها تعريف الإلتزام الوارد بالفقرة (١٠) ولا شـروط الإعتراف بالمخصـصـات الواردة بالفقرة (١٤)، ويرى الباحث أن عدم تكوين مخصصات لمواجهة خسائر التشغيل المستقبلية ينتج عنه إنخفاض مستوى التحفظ غير المشروط نتيجة إنخفاض القيمة الدفترية للإلتزامات.
- أشارت الفقرة (٦٥) إلى أن توقع حدوث خسائر تشغيل مستقبلية يدل على أن هناك أصـول خاصـة بالتشـغيل قد يحدث لها إضـمحلال لقيمتها مما يتطلب قيام المنشـأة بإجراء إختبار إضمحلال لها طبقًا للمعيار المصرى (٣١) المتعلق بإضمحلال قيمة الأصـــول، ويرى الباحث أن الإعتراف بخســائر الإضـــمحلال للأصـــول ينتج عنه ارتفاع مستوى التحفظ المشروط نتيجة إنخفاض صافى الربح، كما ينتج عنه إتساع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ.

- أشـارت الفقرة (٦٦) إلى أنه في حالة العقود المحملة بخسـارة يتم الإعتراف بالإلتزام الحالي في ظل ذلك العقد ويتم قياسه كمخصص، وقد أشارت الفقرة (١٠) لتعريف العقد المحمل بخسـارة بأنه ذلك العقد الذى تكون فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بإلتزامات العقد أكبر من المنافع الاقتصـادية المتوقع الحصـول عليها من هذا العقد، ويرى الباحث أن الإعتراف بمخصـص للعقود المحملة بخسـارة ينتج عنه إرتفاع مسـتوى التحفظ غير المشـروط نتيجة زيادة القيمة الدفترية للإلتزامات، كما ينتج عنه إتسـاع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمسـتوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تحديد أفضـل تقدير للتكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بإلتزامات العقد وبالتالي تحديد أفضل تقدير لقيمة المخصص.
- أشـارت الفقرة (٧١) إلى أنه يتم الإعتراف بمخصـص لتكاليف إعادة الهيكلة عندما تتوافر معايير الإعتراف العامة بالمخصـصـات الواردة بالفقرة (١٤)، وقد أشـارت الفقرة (١٠) لتعريف إعادة الهيكلة بأنه برنامج أو خطة يتم تنفيذها والسـيطرة عليها بواسطة إدارة المنشأة والتي تؤدى إلى تغيير جوهرى في نطاق النشاط الذى تقوم به المنشأة أو الأسلوب الذى يتم به أداء نشاط المنشأة، وقد حددت الفقرة (٧٢) شرطان لنشـأة الإلتزام الحكمى المتعلق بإعادة الهيكلة هما أن يكون لدى المنشـأة خطة تفصيلية معتمدة لإعادة الهيكلة وأن تكون المنشأة قد أعطت توقعًا لدى الجهات التي سـوف تتأثر بخطة إعادة الهيكلة بأنها سـوف تقوم بتنفيذها عن طريق البدء الفعلى في تنفيذها أو إعلان أهم المكونات الرئيسية للجهات التي ستتأثر بها، ويرى الباحث أن الإعتراف بمخصـص تكاليف إعادة الهيكلة عند توافر الشـروط الواردة بالفقرة (١٤) ينتج عنه إرتفاع مسـتوى التحفظ غير المشـروط نتيجة زيادة القيمة الدفترية للإلتزامات، كما ينتج عنه إتساع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تحديد أفضل تقدير لقيمة المخصص.

٢/٨- تحليل معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١): إضمحلال قيمة الأصول

يتمثل الهدف الرئيس للمعيار في بيان المعالجة المحاسـبية للأصـول التي إضـمحلت قيمتها حيث يوضـح المعيار الإجراءات التي ينبغي على المنشـأة تطبيقها لضـمان عدم إثبات أصـولها بقيم تتجاوز قيمتها الإسـترادادية، وبتحليل فقرات المعيار للوقوف على السـياسـات المحاسـبية المتحفظة وربطها بكل من نوع التحفظ ومسـتوى التحفظ ومدى تطبيق الحكم المهنى تبين ما يلى:

- أشـارت الفقرة (٦٠) إلى أنه يجب على المنشـأة الإعتراف بخسـارة الإضـمحلال في قيمة الأصـل المنفرد بقائمة الدخل فورًا حيث تنشـأ خسـارة الإضـمحلال نتيجة إنخفاض القيمة الإسـترادادية للأصـل عن قيمته الدفترية المعروضـة بقائمة المركز

المالى، وقد أشارت الفقرة (٩) إلى أنه يجب على المنشأة أن تقدر في نهاية كل فترة مالية ما إذا كان هناك مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمة الأصل حيث يجب على المنشأة القيام بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل في حالة وجود مؤشرات على إضمحلال قيمته، وقد حددت الفقرة (١٢) مجموعة من المؤشرات التي يجب على المنشأة أن تأخذها في الإعتبار كحد أدنى عند تقدير مدى إحتمال حدوث إضمحلال في قيمة الأصل، وقد عرفت الفقرة (٦) القيمة الإستردادية للأصل بأنها قيمته العادلة مطروحًا منها تكاليف البيع أو قيمته الإستخدامية أيهما أكبر، كما عرفت الفقرة (١٠) القيمة الإستخدامية للأصل بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من الأصل، ويتم قياس القيمة الإستخدامية طبقًا للفقرة (٣١) من خلال تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة الناشئة عن كلًا من الإستخدام المستمر للأصل وعن بيعه النهائي ثم تطبيق سعر الخصم الملائم على تلك التدفقات النقدية المستقبلية، ويرى الباحث أن الإعتراف بخسارة الإضمحلال فورًا بقائمة الدخل ينتج عنه إرتفاع مستوى التحفظ المشروط خلال الفترة التي حدث فيها الإضمحلال نتيجة إنخفاض صافى الربح بمقدار خسارة الإضمحلال، كما ينتج عنه إنخفاض مستوى التحفظ غير المشروط خلال الفترات اللاحقة نتيجة إنخفاض عبء الإهلاك أو الإستهلاك خلال الفترات اللاحقة، كما ينتج عن الإعتراف بخسارة الإضمحلال إتساع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تقدير كل من مدى إحتمال حدوث مؤشرات إضمحلال في قيمة الأصل تتطلب قياس قيمته الإستردادية وتقدير توقيت وقيم وإحتمال حدوث التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وسعر الخصم الملائم لقياس القيمة الإستخدامية للأصل.

- أشارت الفقرة (١٠٤) إلى أنه يجب الإعتراف بخسارة إضمحلال قيمة وحدة توليد النقد عندما تكون قيمتها الإستردادية أقل من قيمتها الدفترية حيث يجب توزيع خسارة الإضمحلال في القيمة لتخفيض القيمة الدفترية لأصول وحدة توليد النقد عن طريق تخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد أولًا ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل بالوحدة ويتم معالجة هذه التخفيضات في القيمة الدفترية على أنها خسارة إضمحلال في قيمة الأصول الفردية ويعترف بها بقائمة الدخل، وقد عرفت الفقرة (٦) الوحدة المولدة للنقد بأنها أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول، ويرى الباحث أن الإعتراف بخسارة إضمحلال قيمة وحدة

توليد النقد ينتج عنه إرتفاع مستوع التحفظ المشروط خلال الفترة التي حدث فيها الإضمحلال نتيجة إنخفاض صافى الربح بمقدار خسارة الإضمحلال، كما ينتج عنه إنخفاض مستوى التحفظ غير المشروط خلال الفترات اللاحقة نتيجة إنخفاض عبء الإهلاك أو الإستهلاك خلال الفترات اللاحقة نتيجة إنخفاض القيم الدفترية للأصول الوحدة المولدة للنقد، كما ينتج عن الإعتراف بخسارة إضمحلال قيمة وحدة توليد النقد إتساع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تقدير مدى إحتمال حدوث مؤشرات إضمحلال في قيمة وحدة توليد النقد تتطلب قياس قيمتها الإستردادية.

- أشارت الفقرة (١١٩) إلى أنه يجب على المنشأة الإعتراف بعكس أي خسارة ناتجة عن الإضمحلال في قيمة الأصل المنفرد بخلاف الشهرة بقائمة الدخل فورًا، وقد أشارت الفقرة (١١٤) إلى أنه يجب على المنشأة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال قيمة أي أصل بخلاف الشهرة عندما يحدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمته الإستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن إضمحلال قيمته حيث يجب في هذه الحالة زيادة المبلغ المثبت للأصل ليصل إلى قيمته الإستردادية وتعتبر هذه الزيادة بمثابة عكسًا لخسارة إضمحلال القيمة، وقد أشارت الفقرة (١١٠) إلى أنه يجب على المنشأة في نهاية كل فترة مالية تقييم ما إذا كان هناك مؤشرات على أن خسارة الإضمحلال المعترف بها سابقًا لم تعد موجودة أو أنها أخذت في الإنخفاض حيث يجب على المنشأة فى حالة توافر تلك المؤشرات إعادة تقييم القيمة الإستردادية للأصل مرة أخرى، وقد حددت الفقرة (١١١) مجموعة من المؤشرات التي يجب على المنشأة أن تأخذها في الإعتبار كحد أدنى عند تقييم مدى إنتهاء مؤشرات الإضمحلال السابقة، ويرى الباحث أن الإعتراف بعكس خسارة الإضمحلال فورًا بقائمة الدخل ينتج عنه إنخفاض مستوى التحفظ المشروط خلال الفترة التي حدث فيها عكس خسارة الإضمحلال نتيجة زيادة صافى الربح بمقدار عكس خسارة الإضمحلال، كما ينتج عنه إرتفاع مستوى التحفظ غير المشروط خلال الفترات اللاحقة نتيجة زيادة عبء الإهلاك أو الإستهلاك خلال الفترات اللاحقة، كما ينتج عن الإعتراف بعكس خسارة الإضمحلال إتساع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تقدير كل من مدى إحتمال وجود مؤشرات لزيادة القيمة الإستردادية للأصل الذى تم الإعتراف بخسارة إضمحلاله سابقًا مما يتطلب قياس قيمته الإستردادية مرة أخرى وتقدير توقيت وقيم وإحتمال حدوث التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وسعر الخصم الملائم لقياس القيمة الإستخدامية للأصل.

- أشـارت الفقرة (١٢٢) إلى أنه يجب على المنشـأة توزيع قيمة ما تم عكسـه بشـأن خسـائر إضـمحلال القيمة للوحدة المولدة للنقد على أصـول الوحدة بخلاف الشـهرة بالتناسـب مع القيم الدفترية لهذه الأصـول بحيث تعامل الزيادات في القيم الدفترية كقيود عكسية لخسائر إضمحلال القيمة للأصول الفردية ويتم الإعتراف بها بقائمة الدخل، ويرى الباحث أن الإعتراف بعكس خسـارة إضـمحلال القيمة للوحدة المولدة للنقد فورًا بقائمة الدخل ينتج عنه إنخفاض مسـتوى التحفظ المشـروط خلال الفترة التي حدث فيها عكس لخسـارة الإضـمحلال، كما ينتج عنه إرتفاع مسـتوى التحفظ غير المشـروط خلال الفترات اللاحقة نتيجة زيادة عبء الإهلاك أو الإسـتهلاك خلال الفترات اللاحقة نتيجة زيادة القيم الدفترية للأصـول الوحدة المولدة للنقد، كما ينتج عن الإعتراف بعكس خسـارة الإضـمحلال للوحدة المولدة للنقد إتسـاع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمسـتوى التحفظ نتيجة المرونة الممنوحة للإدارة في تقدير مدى إحتمال وجود مؤشرات لزيادة القيمة الإستردادية للأصـول الوحدة المولدة للنقد التى تم الإعتراف بخسـارة إضـمحلالها سـابقًا مما يتطلب قياس قيمتها الإستردادية مرة أخرى.
- أشـارت الفقرة (١٢٤) إلى أنه لا يجب على المنشـأة عكس الخسـارة الناتجة عن إضـمحلال قيمة الشـهرة في فترة لاحقة حيث تعتبر أي زيادة في قيمة الشـهرة لاحقًا بعد الإعتراف بخسارة إضمحلالها بمثابة زيادة في شهرة مكتسبة داخليًا وليست إلغاء لخسـائر إضـمحلال القيمة الدفترية للشـهرة المقتناة، ويرى الباحث أن عدم الإعتراف بعكس خسارة إضمحلال قيمة الشهرة ينتج عنه زيادة مستوى التحفظ المشروط نتيجة الإستجابة غير المتماثلة حيث تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قيمتها ولم يتم الإعتراف بعكس خسـائر إضـمحلالها بقائمة الدخل، كما ينتج عنه إتسـاع مدى تطبيق الحكم المهنى المقترن بمستوى التحفظ.

٩- إشتقاق فروض البحث

بناءً على ما تم تناوله بالإطار النظرى للبحث، وفى ضـوء نظريتى الوكالة وأصـحاب المصالح، يمكن صياغة فرضى الدراسة في صورتها الإيجابية كما يلى:

١- **الفرض الأول** : مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير فإنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول وجودة التقارير المالية.

٢- **الفرض الثانى** : مع بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير فإنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات وجودة التقارير المالية.

١٠- الدراسة التطبيقية

١٠/١- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرى بالقطاعات الست التالية:

- قطاع العقارات.
- قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية.
- قطاع مواد البناء.
- قطاع السياحة والترفية.
- قطاع الرعاية الصحية والأدوية.
- قطاع الأغذية والمشروبات.

وقد تم تطبيق الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة لخمس سنوات بدًء من عام ٢٠١٦ – وهو أول عام يتم فيه تطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ – حتى عام ٢٠٢٠.

وقد بلغ عدد الشركات المقيدة بالقطاعات الست خلال فترة الدراسة ٩٩ شركة، وعند إختيار عينة الدراسة يجب توافر الشرط التالى:

- توافر التقارير المالية لشركات العينة خلال فترة الدراسة مع ضرورة توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وبناًء عليه تم إستبعاد الشركات التي لا يتوافر تقارير مالية أو معلومات مالية تمكن الباحث من قياس متغيرات الدراسة بدرجة معقولة.

وقد نتج عن تطبيق الشرط السابق إختيار ٨٢ شركة بنسبة ٨٢.٨٪ من إجمالي شركات مجتمع الدراسة، ويوضح الجدول التالى ملخص لعدد شركات العينة حسب نوع القطاع:

ملخص لمجتمع وعينة الدراسة

أسم القطاع	مجتمع الدراسة	عينة الدراسة	النسبة المئوية
العقارات	٢٨	٢٣	٨٢.١٪
المقاولات والإنشاءات الهندسية	٨	٨	١٠٠٪
مواد البناء	١٢	١١	٩١.٧٪
السياحة والترفيه	٩	٥	٥٥.٦٪
الرعاية الصحية والأدوية	١٤	١١	٧٨.٦٪
الأغذية والمشروبات	٢٨	٢٤	٨٥.٧٪
الإجمالى	٩٩	٨٢	٨٢.٨٪

٢/١٠- مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في مرحلة جمع بيانات الدراسة التطبيقية على التقارير المالية المنشورة لشركات العينة والتي تم الحصول عليها من المصادر التالية:

- موقع مباشر مصر لنشر المعلومات https://www.mubasher.info/countries/eg.
- المواقع الإلكترونية لشركات العينة.

٣/١٠- توصيف وقياس متغيرات الدراسة

١/٣/١٠- جودة التقارير المالية (المتغير التابع)

هناك العديد من النماذج التي إستخدمها باحثى المحاسبة المالية لقياس جودة التقارير المالية، وقد تم تناول أهم تلك النماذج بالتفصيل بالإطار النظرى للبحث، وسيعتمد الباحث في الجانب التطبيقى للبحث على نموذج جونز المعدل (Modified Jones) كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية وذلك نظرًا لمنطقية الفكرة التي إعتمد عليها حيث يقوم بتقدير مقدار الإستحقاق الإجمالى المتوقع إعتمادًا على قيم عدد من العناصر المعروضة بالقوائم المالية ذات الصلة وليس إعتمادًا على مقدار الإستحقاق الفعلى للسنة أو السنوات السابقة فقط ولذلك لقى قبولًا كبيرًا بين باحثى المحاسبة المالية، علاوة على توافر البيانات اللازمة للإجراء النموذج.

ويعد نموذج جونز المعدل أحد نماذج جودة الإستحقاق التي يتم الإعتماد عليها كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية حيث يتم تقدير الإستحقاق الإختيارى Discretionary Accruals طبقًا لهذا النموذج بإتباع الخطوات التالية:

١- تقدير الإستحقاق الكلى Total Accruals بإستخدام مدخل التدفقات النقدية بالمعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث:

TAi,t : يشير إلى مقدار الإستحقاق الإجمالى الفعلى للشركة (i) في السنة (t).

NIi,t : يشير إلى صافى الدخل قبل الضرائب للشركة (i) في السنة (t).

CFOi,t : يشير إلى صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

٢- ربط مقدار الإستحقاق الإجمالى الفعلى للشركة (i) في السنة (t) منسوبًا إلى إجمالي أصول الشركة (i) للفترة السابقة (t−1) بمجموعة من التقديرات لتحديد قيمة معلمات نموذج الإنحدار التالى:

$$TA_{i,t} / A_{i,t-1} = a_1(1 / A_{i,t-1}) + a_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + a_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$A_{i,t-1}$: يشير إلى إجمالي أصول الشركة (i) في السنة السابقة (t−1).

$\Delta REV_{i,t}$: يشير إلى التغير في الإيرادات [إيرادات السنة (t) – إيرادات السنة السابقة (t−1)] للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta REC_{i,t}$: يشير إلى التغير في صافى العملاء [صافى العملاء في السنة (t) – صافى العملاء في السنة السابقة (t−1)] للشركة (i) في السنة (t).

$PPE_{i,t}$: يشير إلى إجمالي الأصول الثابتة الملموسة للشركة (i) في السنة (t).

$\alpha_1,\alpha_2,\alpha_3$: تشير إلى معلمات خاصة بالشركة (معلمات نموذج الإنحدار المتعدد).

$\varepsilon_{i,t}$: تشير إلى مقدار الخطأ العشوائى لنموذج الإنحدار (بواقى نموذج الإنحدار) مما يشير إلى مقدار الإستحقاق الإختيارى للشركة (i) في السنة (t).

٣- إستخدام قيم معلمات نموذج الإنحدار السابق لتقدير الإستحقاق غير الإختيارى خلال سنوات الدراسة لكل شركة من شركات العينة من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$NDA_{i,t} = \alpha 1(1 / A_{i,t-1}) + \alpha 2\,[(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha 3(PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

حيث:

$NDA_{i,t}$: يشير إلى الإستحقاق غير الإختيارى للشركة (i) في السنة (t).

٤- تقدير الإستحقاق الإختيارى خلال سنوات الدراسة لكل شركة من شركات العينة من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$DA_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

حيث:

$DA_{i,t}$: يشير إلى الإستحقاق الإختيارى للشركة (i) في السنة (t).

ويعد الإستحقاق الإختيارى بمثابة ذلك الجزء من الإستحقاق الذى يرجع إلى ممارسة الإدارة لتقديراتها وأحكامها الشخصية بهدف التحكم في رقم الربح المعروض بقائمة الدخل من أجل تحقيق دوافعها الشخصية ولذلك فإن مقدار الإستحقاق الإختيارى يعد المعيار الأدق لقياس جودة الربح المحاسبى المعروض بقائمة الدخل مما يعطى مؤشرًا على جودة التقارير المالية حيث كلمًا إنخفض مقدار الإستحقاق الإختيارى كلما دل ذلك على جودة الربح ومن ثم جودة التقارير المالية، ولذلك يمكن القول بأن هناك

علاقة عكسية بين مقدار الإستحقاق الإختيارى وجودة الربح ومن ثم جودة التقارير المالية.

٢/٣/١٠- التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول (المتغير المستقل)

في ضوء ما تم تناوله بالإطار النظرى للبحث من تحليل لبعض معايير المحاسبة المصرية الأخيرة بهدف الوقوف على السياسات المحاسبية المتحفظة بكل معيار، وفى ضوء المعلومات المتاحة بالتقارير المالية المنشورة لشركات العينة، سيقوم الباحث بإقتراح مجموعة من المقاييس لقياس التحفظ المحاسبى لبعض عناصر الأصول وذلك على النحو التالى:

١- نسبة التحفظ المحاسبى لعنصر العملاء والمدينين =

$$\frac{\text{خسارة إضمحلال العملاء والمدينين – رد خسارة إضمحلال العملاء والمدينين}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

٢- نسبة التحفظ المحاسبى لعنصر المحزون =

$$\frac{\text{خسارة إضمحلال المخزون – رد خسارة إضمحلال المخزون}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

٣- نسبة التحفظ المحاسبى لعنصر الأصول الثابتة =

$$\frac{\text{خسارة إضمحلال الأصول الثابتة – رد خسارة إضمحلال الأصول الثابتة}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

٤- نسبة التحفظ المحاسبى لعنصر الشهرة =

$$\frac{\text{خسارة إضمحلال الشهرة – رد خسارة إضمحلال الشهرة}}{\text{إجمالى الأصول}}$$

مما سبق يمكن التعبير عن التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول (المتغير المستقل بنموذج الإنحدار) بالمعادلة التالية:

نسبة التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول =

التحفظ المحاسبى لعنصر العملاء والمدينين + التحفظ المحاسبى لعنصر المخزون +

التحفظ المحاسبى لعنصر الأصول الثابتة + التحفظ المحاسبى لعنصر الشهرة.

١٠/٣/٣- التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات (المتغير المستقل)

في ضوء ما تم تناوله بالإطار النظرى للبحث من تحليل لبعض معايير المحاسبة المصرية الأخيرة بهدف الوقوف على السياسات المحاسبية المتحفظة بكل معيار، وفى ضوء المعلومات المتاحة بالتقارير المالية المنشورة لشركات العينة، تبين للباحث أن أهم عنصر من عناصر الإلتزامات يعكس التحفظ المحاسبى هو عنصر المخصصات ولذلك سيقترح الباحث مقياس لقياس التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات من خلال رصيد المخصصات المعروض بقائمة المركز المالى لشركات العينة وذلك بالمعادلة التالية:

نسبة التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات = رصيد المخصصات المعروض بقائمة المركز المالى / إجمالي الأصول

١٠/٤- نموذج الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وتحقيقًا للهدف منه، سيقوم الباحث بصياغة نموذج الدراسة على النحو التالى:

$$DA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \ AssetsConservatism_{i,t} + \beta_2 \ LiabilitiesConservatism_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$DA_{i,t}$: يشير إلى الإستحقاق الإختيارى للشركة (i) في السنة (t).

$AssetsConservatism_{i,t}$: يشير إلى التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول للشركة (i) في السنة (t).

$LiabilitiesConservatism_{i,t}$: يشير إلى التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات للشركة (i) في السنة (t).

β_0 : يشير إلى ثابت معادلة الإنحدار.

β_1, β_2 : تشير إلى معلمات نموذج الإنحدارالمرتبطة بالمتغيرات المستقلة ويتم تقديرها بإستخدام طريقة المربعات الصغرى وذلك بتطبيق النموذج السابق خلال فترة التقدير.

$\varepsilon_{i,t}$: تشير إلى مقدار الخطأ العشوائى لنموذج الإنحدار (بواقى نموذج الإنحدار).

١٠/٥- نتائج الإختبارات الإحصائية

١٠/٥/1- الإحصاء الوصفى لمتغيرات النموذج Descriptive Statistics

يتناول هذا الجزء الخصائص الإحصائية الوصفية الرئيسه لمتغيرات نموذج الدراسة من خلال عدة مؤشرات هي المتوسط الحسابى، والوسيط، وأعلى قيمة، وأقل قيمة، والإنحراف المعيارى، وعدد المشاهدات.

ويوضح الجدول التالى ملخص الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج:

المتغيرات / المؤشرات	الإستحقاق الإختيارى	التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول	التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات
الوسط الحسابى	٠.٠٦١١٥٢	٠.٠٠٢١٧٨	٠.٠٣٥٨٥٣
الوسيط	٠.٠٤٧٢٧٣	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠١١١٤٠
أعلى قيمة	٠.٥٨٤٤٥٤	٠.٢٢٦٣٣٠	٠.٥٠٥١٠٤
أقل قيمة	-٠.٤٧٢٨٦٢	-٠.٠٢١٩٤٢	٠.٠٠٠٠٠٠
الإنحراف المعيارى	٠.١٣٢٢٠٣	٠.٠١٢٨٨٧	٠.٠٦٥٤١٠
عدد المشاهدات	٤١٠	٤١٠	٤١٠

وبتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح الآتى:

- مقدار الإستحقاق الإختيارى لشركات عينة الدراسة يتراوح بين -٠.٤٧٢٨٦٢ & ٠.٥٨٤٤٥٤ بمتوسط ٠.٠٦١١٥٢ وإنحراف معيارى ٠.١٣٢٢٠٣ مما يشير إلى وجود تشتت كبير في مقدار الإستحقاق الإختيارى لشركات العينة حول متوسطها ولذلك إنخفضت قيمة الوسيط ٠.٠٤٧٢٧٣ عن الوسط الحسابى.
- نسبة التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول لشركات عينة الدراسة تتراوح بين -٠.٠٢١٩٤٢ & ٠.٢٢٦٣٣٠ بمتوسط ٠.٠٠٢١٧٨ وإنحراف معيارى ٠.٠١٢٨٨٧ مما يشير إلى وجود تشتت كبير في نسبة التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول لشركات العينة حول متوسطها ولذلك إنخفضت قيمة الوسيط ٠.٠٠٠٠٠٠ عن الوسط الحسابى.
- نسبة التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات لشركات عينة الدراسة تتراوح بين ٠.٠٠٠٠٠٠ & ٠.٥٠٥١٠٤ بمتوسط ٠.٠٣٥٨٥٣ وإنحراف معيارى ٠.٠٦٥٤١٠ مما يشير إلى وجود تشتت كبير في نسبة التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات لشركات العينة حول متوسطها ولذلك إنخفضت قيمة الوسيط ٠.٠١١١٤٠ عن الوسط الحسابى.

٢/٥/١٠- إختبار الإرتباط الذاتي المتعدد بين المتغيرات المستقلة Multicolinearity

يعد من إفتراضات نماذج تحليل الإنحدار المتعدد إفتراض عدم وجود إرتباط ذاتى بين المتغيرات المستقلة بالنموذج حيث وجود تتسبب مشكلة وجود إرتباط ذاتى بين المتغيرات المستقلة في جعل نتائج النموذج غير حقيقية ولا يمكن الإعتماد عليها.

ويوضح الجدول التالى مصفوفة الإرتباط الذاتي الخطى بين المتغيرات المستقلة:

المتغيرات	التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول	التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات
التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول	١	٠.٣٠٥٦٤٥
التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات	٠.٣٠٥٦٤٥	١

وبتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح أن معامل الإرتباط بين المتغيرين المستقلين لنموذج الإنحدار يساوى ٠.٣٠٥٦٤٥ وحيث أن هذا المعامل أقل من ٠.٧٠ كما حددته الدراسات لذلك يمكن القول بعدم وجود إرتباط ذاتى خطى بين المتغيرين المستقلين ولذلك يمكن الإعتماد على نتائج تحليل الإنحدار لنموذج الدراسة، ولا يتم إجراء أي تعديل على النموذج.

٣/٥/١٠- إختبار فروض الدراسة بإستخدام نموذج السلاسل الزمنية للوحدات المقطعية

وتحقيقًا للهدف من الدراسة التطبيقية المتمثل في إختبار أثر التحفظ المحاسبى لكل من عناصر الأصول والإلتزامات لشركات العينة على جودة التقارير المالية فقد إستخدم الباحث نموذج السلاسل الزمنية للوحدات المقطعية حيث يمتاز بالآتى:

- يجمع بين مزايا كلا من السلاسل الزمنية Time Series Data & Cross-Sectional Data حيث ينتج عنه معلومات أكثر.
- يسمح بدراسة التغيرات الديناميكية لشركات العينة عبر الزمن، وفى نفس الوقت الإختلافات بين شركات العينة.
- يعد فرصة لزيادة عدد المشاهدات المتاحة مما يؤثر إيجابيًا على نتائج الإختبارات الإحصائية.

وهناك نموذجين لتطبيق Panel Data هما:

- نموذج الآثار الثابتة Fixed effects Model : يقوم هذا النموذج بتجميع المشاهدات لشركات العينة مع إعطاء كل شركة ثابت مختلف (معامل بيتا مختلف) عن الشركات الآخرى وذلك لمراعاه الإختلافات بين شركات العينة، ولذلك يفترض هذا النموذج أن خصائص الشركة لا تتغير عبر الزمن ولكنها تختلف من شركة لأخرى.
- نموذج الآثار العشوائية Random effects Model : يعتبر هذا النموذج الثابت لكل شركة متغير عشوائى حيث يتغير حسب خصائص الشركة وعبر الزمن.

وعند المفاضـــلة بين النموذجين الســـابقين لتطبيق Panel Data لإختيار النموذج الملائم للتطبيق وإعتماد النتائج الإحصائية الخاصه به وذلك طبقًا لطبيعة بيانات عينة البحث سيقوم الباحث بإجراء إختبار هوسمان Hausman Test .

ويوضـــح الجدول التالى نتائج إختبار فروض الدراســـة بإســـتخدام نموذج الســـلاســـل الزمنية للوحدات المقطعية:

	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية
الحد الثابت Coefficient	0.085051	0.073766
الحد الثابت Prob.	0.0000	0.0000
التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول Coefficient	-1.957998	-1.493131
التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول Prob.	0.0036	0.0043
التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات Coefficient	-0.547656	-0.261119
التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات Prob.	0.0449	0.0177
R-squared	0.289835	0.046579
Adjusted R-squared	0.109026	0.041894
S.E. Regression	0.124789	0.126189
Sum Squared Resid	5.076528	6.480958
F-statistic	1.602988	9.941942
Prob(F-statistic)	0.002070	0.000061
Durbin-Watson stat	2.511530	1.997170
Hausman Test	Chi-Sq. Statistic	11.188428
	0.0037 Prob.	

وبتحليل النتائج الواردة بالجدول السابق يتضح الآتى:

- في ضـــوء نتائج إختبار هوســـمان Hausman Test للمفاضـــلة بين النموذجين الســـابقين لتطبيق Panel Data لإختيار النموذج الملائم للتطبيق وإعتماد النتائج الإحصـــائية الخاصـــه به وذلك طبقًا لطبيعة بيانات عينة البحث أتضـــح أن قيمة Chi-Sq. Statistic بلغت ١١.١٨٨٤٢٨ بمســـتوى معنوية 0.0037 وهو أقل من ٠.٠٥ مما يعنى رفض الفرض العدمى لإختبار المتمثل في أفضـــلية نموذج الآثار العشـوائية ولذلك يعد نموذج الآثار الثابتة أفضـل من نموذج الآثار العشـوائية

في ضـــوء بيانات عينة البحث، وبناءً عليه ســـيعتمد الباحث النتائج الإحصـــائية الخاصة بتطبيق نموذج الآثار الثابتة.

- فيما يتعلق بنموذج الآثار الثابتة فقد أظهرت النتائج الإحصائية معنوية هذا النموذج حيث مســـتوى المعنوية لـه بلغ 0.002070 وهو أقل من ٠.٠٥ مما يدل على إمكانية الإعتماد على النتائج الإحصـــائية الناتجه عنه، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكســـية معنوية (ذات دلالة إحصـــائية) بين مقدار الإســـتحقاق الإختيارى (المتغير التابع) ونسبة التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول (المتغير المستقل) حيث بلغت قيمة معامل نســـبة التحفظ المحاســـبى لعناصـــر الأصـــول – 1.957998 بمســـتوى معنوية 0.0036 (أقل من ٠.٠٥) مما يشـــير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصـائية بين التحفظ المحاسبى لعناصـر الأصـول وجودة التقارير المالية ومن ثم قبول الفرض الأول للبحث، كما اتضـح أيضًـا وجود علاقة عكســية معنوية (ذات دلالة إحصـــائية) بين مقدار الإســـتحقاق الإختيارى (المتغير التابع) ونسبة التحفظ المحاسبى لعناصـر الإلتزامات (المتغير المستقل) حيث بلغت قيمة معامل نســـبة التحفظ المحاســـبى لعناصـــر الإلتزامات -0.5476568 بمستوى معنوية 0.0449 (أقل من ٠.٠٥) مما يشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصـــائية بين التحفظ المحاســـبى لعناصـــر الإلتزامات وجودة التقارير المالية ومن ثم قبول الفرض الثانى للبحث، كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared بلغت ١٠.٩٪ مما يعنى أن ١٠.٩٪ من التغيرات الحادثة في مقدار الإســتحقاق الإختيارى يفســرها نســبة التحفظ المحاســبى لكلا من عناصـــر الأصـــول والإلتزامات وأن باقى التغيرات التي تبلغ ٨٩.١٪ ترجع إلى الخطأ العشـــوائى لنموذج الإنحدار $\varepsilon_{i,t}$ والمتغيرات الأخرى (بخلاف المتغيرات المستقلة) التي لا يتضمنها النموذج.

كما تشير النتائج الإحصائية إلى أن قيمة إختبار Durbin-Watson stat تساوى 2.51153 وهى قيمة تقترب من ٢ مما يعنى قبول الفرض العدمى لإختبار الذى يعنى أنـه لا يوجد دليل على وجود إرتباط ذاتى بين الأخطاء العشـــوائية (بواقى النموذج) ســواء كان هذا الإرتباط موجب أو ســالب مما يؤكد على إمكانية الإعتماد بدرجة من الثقة على نتائج النموذج حيث طبقًا لإختبار يوجد مؤشـــر على وجود إرتباط ذاتى موجب بين الأخطاء عندما تقترب القيمة من صفر، ويوجد مؤشر على وجود إرتباط ذاتى سلبى أو عكسى بين الأخطاء عندما تقترب القيمة من ٤.

11- نتائج البحث

يمكن للباحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إستخلاص النتائج التالية:

- تناولت الدراسات المحاسبية ذات الصلة بموضوع البحث قياس التحفظ المحاسبى على مستوى القوائم المالية للمنشأة ككل، ولم تتعرض لقياس التحفظ المحاسبى على مستوى عناصر القوائم المالية لوجود ندرة بالدراسات المحاسبية المعنية بقياس التحفظ المحاسبى على مستوى عناصر القوائم المالية، ويعد نموذجى (Basu, 1997)، (Beaver & Ryan, 2000) أكثر نموذجين تم إستخدامهما في البحوث المحاسبية، ولذلك قام الباحث بإقتراح مؤشر صافى خسائر الإضمحلال المشتق من تحليل معايير المحاسبة المصرية الأخيرة أرقام ٢، ١٠، ٢٣، ٢٨، ٣١، ٣٤، ٤٨، وذلك بهدف إقتراح مؤشرات أو مقاييس لقياس التحفظ المحاسبى على مستوى عناصر العملاء والمدينين، والمخزون، والأصول الثابتة، والشهرة، والمخصصات.
- تبين من خلال تحليل التقارير المالية لشركات عينة البحث، أن عناصر العملاء والمدينين والمخصصات هم أكثر العناصر تحفظًا بالقوائم المالية.
- تبين للباحث من خلال تناول الدراسات المحاسبية ذات الصلة بجودة التقارير المالية، أن نموذج جونز المعدل (Modified Jones) يعد أحد أكثر النماذج إستخدامًا من قبل باحثى المحاسبة المالية، لقياس جودة الإستحقاق التي تعد من أهم المؤشرات لقياس جودة التقارير المالية وذلك نظرًا لمنطقية الفكرة التي إعتمد عليها، حيث يقوم بتقدير مقدار الإستحقاق الإجمالى المتوقع إعتمادًا على قيم عدد من العناصر المعروضة بالقوائم المالية ذات الصلة وليس إعتمادًا على مقدار الإستحقاق الفعلى للسنة أو السنوات السابقة فقط، علاوة على توافر البيانات اللازمة للإجراء النموذج، ولذلك إستخدم الباحث نموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية.
- أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية (ذات دلالة إحصائية) بين مقدار الإستحقاق الإختيارى (المتغير التابع) ونسبة التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول (المتغير المستقل) مما يشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى لعناصر الأصول وجودة التقارير المالية ومن ثم قبول الفرض الأول للبحث حيث كلمًا إنخفض مقدار الإستحقاق الإختيارى كلما دل ذلك على جودة الربح ومن ثم جودة التقارير المالية.

- أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية (ذات دلالة إحصائية) بين مقدار الإستحقاق الإختيارى (المتغير التابع) ونسبة التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات (المتغير المستقل) مما يشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى لعناصر الإلتزامات وجودة التقارير المالية ومن ثم قبول الفرض الثانى للبحث حيث كلمًا إنخفض مقدار الإستحقاق الإختيارى كلما دل ذلك على جودة الربح ومن ثم جودة التقارير المالية.

١٢- توصيات البحث

بناءً على ما خلص إليه الباحث في الشق النظرى من البحث، وما انتهت إليه الدراسة التطبيقية، يوصى الباحث بما يلى:

- ضرورة قيام الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية بتطبيق المتطلبات الواردة بمعايير المحاسبة، والتي تشير فقراتها إلى الكثير من السياسات المحاسبية المتحفظة على النحو المبين تفصيلًا بالإطار النظرى للبحث، حيث تساهم تلك السياسات المتحفظة في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة ومن ثم زيادة منفعة مستخدمى المعلومات المحاسبية.
- يجب على الجهات الرقابية المعنية بالإشراف والمتابعة على أعمال الشركات أن تقوم بقياس مستوى جودة التقارير المالية للشركات، وذلك بإستخدام أحد نماذج قياس الجودة التي تلقى قبولًا عاما كنموذج جونز المعدل، وذلك من أجل زيادة منفعة مستخدمى المعلومات المحاسبية في ظل إنفصال الملكية عن الإدارة، ولتجنب قيام إدارة الشركات بإدارة الأرباح على حسب دوافعها المختلفة.
- كما يجب على الجهات الرقابية المعنية بالإشراف والمتابعة على أعمال الشركات أن تقوم بقياس مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات من خلال إعتماد أحد نماذج التحفظ التي تلقى قبولًا عامًا كنموذج (Beaver & Ryan, 2000)، وكذلك قياس التحفظ المحاسبى على مستوى عناصر القوائم المالية بإستخدام المقاييس المقترحة بالبحث، والمقاييس الأخرى للعناصر التي لم يتناولها البحث، وذلك من أجل مقارنة مستويات التحفظ على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى عناصر القوائم المالية للشركات التي تنتمى لنفس القطاع، لتجنب قيام إدارة الشركات بتطويع التحفظ المحاسبى لتحقيق دوافعها الشخصية مما يؤثر بالسلب على مستخدمى المعلومات المحاسبية

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

آمال محمد عوض. (٢٠١٠). دراسة و اختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية. ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، *كلية التجارة- جامعة عين شمس*(٢)، ٩١-١٤٥.

مدثر طه السيد أبو الخير. (٢٠٠٧). أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانيه عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول. ***مجلة التجارة والتمويل***، *كلية التجارة- جامعة طنطا* (٢)، ٦٠-١.

مدثر طه السيد أبو الخير. (٢٠٠٨). المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية. ***مجلة التجارة والتمويل***، *كلية التجارة- جامعة طنطا*، ٢ (١)، ١-٦٣.

ياسر أحمد السيد الجرف. (٢٠١٤). قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدى الممارسات الإنتهازية للإدارة : دراسة ميدانية بالتطبيق علي شركات التأمين في المملكة العربية السعودية. ***مجلة البحوث المحاسبية***، *كلية التجارة- جامعة طنطا*، ٢ ، ١-٢٨.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Ahmed, H., & Hussainey, K. (2017). Is Egyptian Corporate Financial Reporting Becoming More Conservative? ***Journal of Financial Reporting and Accounting****, 15*(3), 333-346.

Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss Recognition Timeliness. ***Journal of Accounting and Economics****, 39*(1), 83-128.

Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. ***Journal of Accounting and Economics****, 24*(1), 3-37.

Beaver, W., & Ryan, S. (2005). Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling. ***Review of Accounting Studies****, 10*, 269–309.

Bellovary, J., Giacomino, D., & Akers, M. (2005). Earnings Quality: It's Time to Measure and Report. ***The CPA Journal****, 75*(11), 32-37.

Biddle , G., & Hilary , G. (2006). Accounting Quality and Firm-Level Capital Investment. ***The Accounting Review****, 81*(5), 963-982.

Brown, S., & Hillegeist, S. (2007). How Disclosure Quality affects the Level of Information Asymmetry. ***Review of Accounting Studies****, 12*(2), 433-477.

Chua, Y., Cheong, C., & Gould, G. (2012). The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Accounting Quality: Evidence from Australia. ***Journal of International Accounting Research****, 11*(1), 119–146.

Daske, H., & Gebhardt, G. (2006). International Financial Reporting Standards and Experts' Perceptions of Disclosure Quality. ***ABACUS****, 42*(3-4), 461-498.

Dechow, P., & Schrand, C. (2004). *Earnings Quality.* **United States of America: Research Foundation of CFA Institute.**

Feltham, G., & OhlLson, J. (1995). Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities. ***Contemporary Accounting Research***, *11*(2), 689-731.

Ferrari, M., Momente, F., & Reggiani, F. (2012). Investor Perception of theInternational Accounting Standards Quality: Inferences From Germany. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, *27*(4), 527–556.

Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? ***Journal of Accounting and Economics***, *29*(3), 287-320.

Hribar, P., Kravet, T., & Wilson, R. (2014). a New Measure of Accounting Quality. ***Review of Accounting Studies***, *19*(1), 506–538.

Hu, J., Li, A., & Zhang, F. (2014). Does accounting conservatism improve the corporate information environment? ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, *23*, 32-43.

Imhoff, E. (2003). Accounting Quality, Auditing,and Corporate Governance. ***Accounting Horizons***, *(Supplementary)*, 117-128.

Jackson, S., & Liu, X. (2010). The Allowance for Uncollectible Accounts, Conservatism, and Earnings Management. ***Journal of Accounting Research***, *48*(3), 565-601.

Jones, J. (1991). Earnings Management During Import Relief Investigations. ***Journal of Accounting Research***, *29*(2), 193-228.

Khalil, M., Ozkanc, A., & Yildiz, Y. (2019). Foreign Institutional Ownership and Demand for Accounting Conservatism: Evidence from an Emerging Market. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, *Online First Articles*, 1-27.

Nikolaev, V. (2018). Identifying Accounting Quality. ***Chicago Booth Research Working Paper No. 14-28, Available at SSRN:***

***https://ssrn.com/abstract=2484958 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2484958* , 1-62.**

Nuraeni, C., & Tama, A. (2019). Effect of Manageriail Ownership, Debt Covenant, Politicail Cost and Growth Opportunities on Accounting Conservatism Levels. ***International Journal of Economics, Business and Accounting Research****, 3*(3), 263-269.

Penman, S., & Zhang, X.-J. (2002). Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. ***The Accounting Review****, 77*(2), 237-264.

Qiang, X. (2007). The Effects of Contracting, Litigation, Regulation, and Tax Costs on Conditional and Unconditional Conservatism: Cross-Sectional Evidence at the Firm Level. ***The Accounting Review****, 82*(3), 759-796.

Ruch, G., & Taylor, G. (2015). Accounting conservatism: A review of the literature. ***Journal of Accounting Literature****, 34*(1), 17–38.

Schipper , K., & Vincent, L. (2003). Earnings Quality. ***Accounting Horizons, (Supplementary)***, 97-110.

Securities and Exchange Commission. (2000). SEC concept release: International accounting standards. ***Abrufbar unter: http://www. sec. gov/rules/concept/34-42430. htm, Stand, 18*****,** 1-49.

Watts, R. (2003). Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities. ***Accounting Horizons****, 17*(4), 287-301.

Xia, B., Liitiäinen, E., & Beelde, I. (2019). Accounting Conservatism, Financial Reporting and Stock Returns. ***Accounting and Management Information Systems****, 18*(1), 4-24.

Zhong, Y., & Li, W. (2017). Accounting Conservatism: A Literature Review. ***Australian Accounting Review****, 27*(2), 195-213.